

صفقة أمريكية لإنهاء حرب السودان

المعارضة الشمالية غائبة من الساحة ومغيبة من أي دور!

والتعددية الديمقراطية والائتية والثقافية. والمطلوب هو بلورة وتوثيق كل ذلك على نحو مفصل ويكتسب ضمانات دولية واقليمية بجانب الاتفاق على الأجهزة التي يناط بها تنفيذ ما يتفق عليه عبر حكومة انتقالية تمثل كل ألوان الطيف السياسي ومدى زمني يسمح بالاطمئنان على التنفيذ الصادق والأمين لهذه النقلة النوعية في علاقات الشمال والجنوب.

ولا شك ان مثل هذا الاتفاق لا ينبغي ان يكون وقفا على الحكومة من جهة والحركة الشعبية بقيادة د. جون قرنق من جهة أخرى. لكن للأسف الشديد يبدو ان ترجيح الولايات المتحدة لكفة مبادرة دول «الإيقاد» قد عزل المبادرة المصرية الليبية المشتركة، وعزل معها التجمع الوطني الديمقراطي الذي يمثل قسما كبيرا من المعارضة الشمالية وكذلك حزب الأمة الذي انسلخ من التجمع واصبح يمثل ما يسمى بالمعارضة من الداخل. ويجيء تهميش المعارضة الشمالية بالنظر لما اصابها من انقسامات بخروج حزب الأمة منها ولكونها عجزت حتى عن ارسال وفد كان مقررا ان يلحق بوفدي التفاوض في كينيا نتيجة لخلافات وانقسامات تعرضت لها الصحف بدون افصاح عن تفاصيل كنه تلك الخلافات. ومهما كان شكل ومضمون تلك الخلافات، فانها ما كان لها ان ترقى الى غياب التجمع في مثل هذه الظروف الحساسة والحاسمة لان في غيابه ما يزيد من قناعة مهندسي التفاوض بضعف دوره وغيابه عن الساحة التي كان من المفترض ان يكون هو فارسها بقيادة الميرغني. اما المهدي الذي ساهم خروجه من التجمع

ويبدو ان حجج الحركة في ان وقف اطلاق النار يمنح الحكومة فرصة لحشد مزيد من العتاد والاعداد العسكري قد تكفلت الولايات المتحدة بمعالجتها على نحو يحقق الرقابة على الحكومة وعبر قوات من دول الجوار تشرف على الاوضاع في المناطق المعنية. وفي هذا الاطار يمكن قراءة تصريحات د. غازي العتباتي مستشار البشير للسلام، والتي يقول فيها «نحن ندرك ان بعضا يخشى من ان وقف اطلاق النار قد يتيح لحكومة السودان نوعا من التفوق العسكري، ولذلك نحن على استعداد لمناقشة البنود التفصيلية لتهدئة تلك المخاوف» وطالما الحكومة وفقنا لتصريحات مستشار السلام ندرك خشية الآخرين من تفوقها العسكري وتقبل مناقشة البنود التفصيلية لدرء تلك الخشية، فلا ريب ان البنود التفصيلية هي تكملة لاتفاق مبدئي قد تم بالفعل!

ولعل مما يضاعف من الامل في انجاح المفاوضات هو ان الولايات المتحدة قد تمكنت قبيل استئنافها من جعل الطرفين يوافقان على تمديد اتفاق وقف اطلاق النار في جبال النوبة ستة اشهر اخرى، وهو الاتفاق الذي كانت قد هندسته كخطوة اولى كنموذج يمكن البناء عليه وصولا للسلام الشامل. وفضلا عن هذا الاتفاق الذي اثبت نجاحه واستمراره، فإن الحكومة باتت أكثر عقلانية من ذي قبل في معالجة صلة الدين بالدولة بعد ان تخلت عن الكثير من شعاراتها المتطرفة مما سيساعد في المحافظة على وحدة السودان، خاصة ان جل المسائل الاخرى لا خلاف حولها مثل قسمة السلطة والثروة

على مدى خمسة اسابيع ستتواصل في كينيا مفاوضات السلام السودانية التي بدأت الاسبوع الماضي تحت مظلة مبادرة «الإيقاد» ورعاية اصدقاء المبادرة باشراف امريكي وهذا المدى الفسيح للمفاوضات يعكس الرغبة في وضع حد لاستمرار الحرب او البحث عن وسيلة اخرى غير منظمة «الإيقاد» التي باشرت التفاوض زهاء ثمانين سنوات بدون ان تحقق اي انجاز يذكر.

وبدا واضحا منذ الوهلة الاولى ان الولايات المتحدة تمارس ضغوطا مكثفة على طرفي الصراع سواء في ما يتعلق بالجلوس الى التفاوض بدون اشتراطات مسبقة او ازاء فكرة استمرار المفاوضات لمدة شهر ونصف الشهر بدون انقطاع مع الالتزام بالبحث في المواضيع التي شملها اعلان مبادئ «الإيقاد».. وبرزها فصل الدين عن الدولة مع توفير الديمقراطية والعدالة في قسمة السلطة والثروة، او تقرير المصير للجنوب بما في ذلك انفصال الجنوب عن الشمال.

وقد عبر الطرفان في مفتح المفاوضات انهما قدما بعقل مفتوح ورغبة أكيدة في الوصول الى السلام، وتخلت الحكومة عن اشتراطات سابقة كانت قد اعلنتها لتكون مرتكزا لدخولها المفاوضات، بينما يمارس الرئيس الكيني ضغوطا قوية على الحركة كي تقبل وقفا شاملا لاطلاق النار قبل الوصول الى الاتفاق النهائي، وليس بوسع الحركة مقاومة هذه الضغوط لأن مركز وجودها الرئيسي في كينيا، علما بان الرئيس الكيني تلقى من ورائه امريكا ايضا،



محمد الحسن أحمد

واشنطن بانها جيدة وفي حاجة الى حوار مستمر.

ويبدو بالفعل ان درجات الاهتمام الأمريكي باوضاع السودان مرتفعة جدا وان مشكلة حربه بالنسبة لأمريكا تحتل مركزا متقدما في القارة الافريقية بدليل ان الرئيس بوش دعا في خطاب له مساء الخميس «الحكومة السودانية الى وضع حد للحرب الاهلية في الجنوب المستمرة منذ سنوات معترفا في الوقت نفسه بالمساعدة التي قدمتها الخرطوم للولايات المتحدة في مكافحة الارهاب» وقال: «على الحكومة السودانية ان تدرك ان وقف دعمها للارهاب خارج السودان لا يغني عن الجهود لوقف الحرب داخل السودان» كما اعلن عن عزمه زيارة افريقيا العام القادم ما يعني تزايد الاهتمام الأمريكي بالقارة السمراء. ولعل ما يلفت النظر في تصريحات الرئيس بوش ليس ابراز الاهتمام بحل مشكلة الحرب في السودان انما تبرئته القاطعة للنظام من دعم الارهاب عندما وصفه بأنه اوقف دعم الارهاب خارج السودان مما يعتبر توطئة لرفع العقوبات المفروضة والتي نوهت شركات النفط بإمكانية رفعها قريبا.

صفوة القول، ان امريكا تدفع بكل ثقلها لحل ازمة الحرب المزمنة في جنوب السودان، وان هذا الحل سيعزز من وحدة السودان لا انفصاله.. والمأمول ان تكون خطواتها المتسارعة نحو الحل ونحو النفط تصطبغ معها بذات السرعة تحقيق الديمقراطية والحريات العامة، خصوصا ان الكل يراهن على ان هذا العام هو عام السلام بالنسبة للسودان.

في ضعفه فهو الآن مشغول بانقسامات تهدد وحدة حزبه وهي انقسامات اساسها مغادرة حزبه للتجمع بين من يريدون المشاركة في سلطة الانقاذ ومن يرفضون الاتفاقات الثنائية، ولذلك اکتفى بتصريحات تتحدث عن بارقة امل في مفاوضات نيروبي مع تأس مبطن لغياب المشاركة فيها.. هكذا بدت المعارضة الرئيسية خاملة وصوتها خافت مما يزيد من الاغراء في تجاهلها وفي تكريس الساحة لصنفاقات التفاهم بين الحكومة والحركة الشعبية، ومن ثم ياتي دورها لاحقا ومكملا لمسيرة الاتفاق والولفاق، ويبدو ان هذا هو ما تريده القوى الدولية وتحديدا الولايات المتحدة الامريكية والدول الاقليمية وتحديدا دول «الانقاذ» وربما غيرها ايضا!

ولعل مما يعزز من هذه الفرضية التفاؤل الكبير الذي يبديه اركان الحكومة بالدور الأمريكي في الوصول الى اتفاق مع الحركة الشعبية، وفي رفع العقوبات وتمتين العلاقات بين البلدين. فقد ادلى مستشار السلام السوداني وكذلك وزير الخارجية بتصريحات تحمل الكثير من التعويل على ما تبذله امريكا من جهد في الوصول الى السلام ومن امل في الضغوط على الاطراف الاخرى لتحقيق وقف شامل وسريع لاطلاق النار، كما صرح وزير الطاقة السوداني في لندن منوها برغبة الادارة الامريكية في رفع العقوبات المفروضة على الخرطوم ومرحبا بالشركات الامريكية للعمل في استخراج البترول، ومؤكدا برغبة الحكومة في التعاون مع واشنطن سياسيا. ولأول مرة يصف وزير خارجية السودان العلاقات مع